استمـارة المشاركـــــة

اللقب والاسم	سحنون عقبة
المؤسسة الجامعية المنتمي إليها	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة
الوظيفة	أستاذ
الرتبة العلمية	أستاذ التعليم العالي
مجال التخصص	علوم التسيير
البريد الالكتروني	s.okba@yahoo.fr
رقم الهاتف	0550 26 84 00
عنوان المداخلة	**آليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية**

اللقب والاسم	بن رضوان عبدالله
المؤسسة الجامعية المنتمي إليها	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة
الوظيفة	
الرتبة العلمية	طالب دكتوراه
مجال التخصص	إدارة الأوقاف
البريد الالكتروني	abdallahberadouane@gmail.com
رقم الهاتف	0666 16 67 60

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 03
مخبر رأس المال البشري والأداء

الملتقى الوطني الموسوم:
"الاستثمار في رأس المال البشري لاستيعاب التكنولوجيا وتحقيق التنمية المستدامة"

المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلم التسيير

يوم 08 جوان 2024

عنوان المداخلة : آليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية

* [1] عقبة سحنون ،أستاذ دكتور،تخصص علوم التسيير،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،قسنطينة .

[2] عبدالله بن رضوان،طالب دكتوراه،تخصص إدارة الأوقاف،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة .

1 مخبر الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة ، الجزائر

الإيميل : s.okba@yahoo.fr

. 2 مخبر الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية ،جامعة الأمير عبدلقادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة ، الجزائر .

الايميل (abdallahbenradouane @gmail.com)

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تبيان آليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية ، حيث تشهد المؤسسات الاقتصادية تغيرات متسارعة بسبب التكنولوجيا ، والتي غيرت المفاهيم والقيم والأهداف ، فحلت الآلة محل العامل ، واشتدت المنافسة بين المؤسسات في بيئتها المتغيرة ، فظهرت قيم ثقافية وقانونية وسياسية واجتماعية ، وأصبحت هي المحددات لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى القيم الاقتصادية ، مما يتوجب على المؤسسات الاقتصادية أخذ هذه القيم بعين الاعتبار وإيلائها أهمية كبرى ، فالمسؤولية في المؤسسات الاقتصادية ليست فقط اكتساب المال بل هناك مسؤولية اجتماعية أيضا تؤخذ في الحسبان، وذلك بإتباع آليات مناسبة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، من ترشيد الموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية .

كلمات مفتاحية: المسؤولية الاجتماعية؛ المؤسسات الاقتصادية؛ التنمية المستدامة.

تصنيف **JEL** : QO1، L32 K، M14 .

Abstract:

Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article, do not exceed 150 words, Times New Roman; size-10, Interline 0.88), Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article, do not exceed 150 words, Times New Roman; size-10, Interline 0.88), Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article, do not exceed 150 words, Times New Roman; size-10, Interline 0.88), Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article, do not exceed 150 words, Times New Roman; size-10, Interline 0.88), Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article, do not exceed 150 words, Times New Roman; size-10, Interline 0.88).Ent$;v er your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive. Enter

Keywords: keywords; keywords; keywords; keywords; keywords.

1. مقدمة:

تسعى الدول والحكومات إلى تطبيق الفكر التنموي الحديث من خلال إرساء معالم التنمية المستدامة وذلك بترشيد الموارد من خلال التوفيق بين الثلاثية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية وحماية البيئة؛ ولا يتحقق ذلك إلا بإتباع سياسات و برامج تنموية واستراتيجيات تتبناها المؤسسات العامة والخاصة.

تساهم المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي من مدخل المسؤولية الاجتماعية ،حيث تهتم بالبعد الاقتصادي و الاجتماعي للتنمية مع الحفاظ على البيئة.

فمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ظهر في بدايات القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية ثم في أوربا حيث يستمد جذوره من تعاليم دينية وأخلاقية ، وتتسم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بالديناميكية والتغير المستمر لمسايرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية وفقا لما تملكه المؤسسة من موارد، وحسب ما تؤمن به المؤسسات الاقتصادية وتتحمله للمساهمة في التنمية المستدامة بتطبيق آليات كفيلة بتحقيق أهدافها وأهداف التنمية المستدامة .

وهذا ما يقودنا إلى طرح إشكالية البحث التالية :

– فيم تتمثل آليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية ؟

وقدتم تقسيم الإشكالية إلى أسئلة فرعية وهي :

- ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية ؟
- ما علاقة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية بالتنمية المستدامة ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة وضعت الفرضية الرئيسية: تسعى المؤسسات الاقتصادية من خلال أنشطتها المختلفة لتحقيق أهدافها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر المسؤولية الاجتماعية .

وتندرج تحتها فرضيات فرعية :

- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية هي إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ؛
- ترتبط وتتكامل المسؤولية الاجتماعية مع التنمية المستدامة .

يهدف البحث إلى :

- تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية ومفهوم التنمية المستدامة
- إيجاد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية التنمية المستدامة

وقد تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج التاريخي من خلال رصد تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية ؛ والمنهج الوصفي في الأدبيات النظرية للموضوع ؛

وذلك بإتباع المنهجية التالية : تشمل دراستنا مقدمة عامة عن الموضوع يتضمن إشكالية وأسئلة فرعية، واقتراح فرضيات للموضوع يتم الإجابة عنها في صلب هذا البحث الذي يتم التطرق إليه من كل جوانبه وتم تقسيمه إلى:

1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية حيث تضمن : تعريفا للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية ؛ مراحل تطور المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال مع ذكر أهمية ونطاق وأبعاد المسؤولية الاجتماعية .

2. علاقة المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة شمل : اتجاهات المسؤولية الاجتماعية ؛ المعايير المعتمدة لقياس المسؤولية الاجتماعية ؛ المسؤولية الاجتماعية والدور التنموي ؛ العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

واختتم البحث بخاتمة تتضمن نتائجا للبحث وتوصيات .

2.مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية :

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة يعزى إلى وجود العديد من أصحاب المصالح ذوي الأهداف المتباينة والمتناقضة أحيانا، بالإضافة إلى وجود فجوة بين توقعات المجتمع من المؤسسة وبين تصورات المسير وفق مقدرة المؤسسة على تحقيقه فعلا لتقديمه للمجتمع حسب إمكانياتها.

2.1 تعريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية :

يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية من أهم المفاهيم التي يتم تداولها عند التطرق إلى المؤسسات الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة. في هذا الصدد أورد الباحثون وجهات نظر متعددة ومختلفة طبقا لتوجهاتهم ومدارسهم. كما أن منظمات وهيئات محلية ودولية دأبت على إعطاء تعاريف خاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. وسنحاول تناول أهمها :

- عرفها رجل الاقتصاد المعروف بول ساميولسن Paul SAMUELSON أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية" يمثل البعدين الاقتصادي والاجتماعي معا ".

في هذا التعريف ربط المسؤولية الاجتماعية بالبعدين الاقتصادي والاجتماعي .

- في حين عرفها برودهاق Christian BRODHAG على أنها : "الأخذ بعين الاعتبار بصفة طوعية الاهتمامات الاجتماعية والبيئية من طرف المؤسسات أثناء أدائها لأنشطتها التجارية وكذلك في علاقاتها مع أصحاب المصالح. فالمسؤولية الاجتماعية لا تعني فقط المطابقة لكل ما هو التزامات قانونية سارية المفعول ولكن أيضا الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك ويكون بالاستثمار في الرأسمال البشري وفي البيئة وفي العلاقات بين أصحاب المصالح."

تم التركيز في هذا التعريف على الاهتمام بالعنصر البشري والبيئة وكذا العلاقات بين أصحاب المصالح

- تعريف المرصد الفرنسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات ORSE هي : "تجنيد كل طاقات المؤسسة كي تساهم بشكل ايجابي إلى جانب كل الفاعلين العموميين في التنمية المستدامة ويكون ذلك بإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أنشطتهم وهذا حتى تصبح متوائمة مع أهداف التنمية المستدامة " .

(بوطيبة عبدالرحمن, هشام مكي، 2014، صفحة 3).

يشير هذا التعريف إلى وجوب مساهمة كل شركاء التنمية المستدامة من أفراد ومؤسسات عامة وخاصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بدمج كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عند أداء المؤسسات لأنشطتهم .

- عرف بيتر دراكر (**Peter Drucker**) المسؤولية الاجتماعية بأنها: "المسؤولية الاجتماعية هي التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه" وقد شكل هذا التعريف حجر الزاوية للدراسات اللاحقة وفتح الباب واسعاً لدراسة هذا الموضوع باتجاهات مختلفة .

ربط دراكر المسؤولية الاجتماعية بالالتزام المجتمعي للمنظمة .

- وتعرف المفوضية الأوروبية المسؤولية الاجتماعية للمنظمات بأنها "التطوع الذاتي للمنظمات في المساهمة في خلق مجتمع وبيئة أفضل".

المسؤولية الاجتماعية هي المساهمة بصفة طوعية في بناء مجتمع وبيئة أفضل .

- كما يعرفها المكتب الدولي للعمل بأنها " طريقة تنظر فيها المنظمات في تأثير عملياتها في المجتمع وتؤكد مبادئها وقيمها في أساليبها وعملياتها الداخلية وفي تفاعلها مع قطاعات أخرى"

المسؤولية الاجتماعية تتمثل في تأثير المنظمات في المجتمع من خلال عملياتها ومبادئها وقيمها وكذا بالتفاعل مع القطاعات الأخرى .

- كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها " الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلى والمجتمع ككل" .

المسؤولية الاجتماعية هي أخلقة تصرفات منظمات الأعمال بشكل مستمر يسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين معيشة العمال وظروف المجتمع .

- وعرفها البنك الدولي بأنها " التزام منظمات الأعمال بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها والمجتمع المحلي ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد" (نصرالدين بن مسعود, محمد كنوش، 2012 بتصرف، صفحة 3).

المسؤولية الاجتماعية هي العمل على تحسين المستوى المعيشي للموظفين والمجتمع وفق أسلوب يحقق أهداف التجارة والتنمية معا .

- أما المسؤولية الاجتماعية في المنظور الإسلامي فتتحدد من خلال هذه الجوانب الأساسية وهي:

. مسؤولية الفرد اتجاه نفسه : أن يحافظ على بدنه وحياته وبقاء جنسه باعتماد النظافة والطهارة في الجسم والثوب والمكان ، والأكل الحلال ، والوقاية من الأمراض ومعالجتها ، وضبط الغرائز ؛

. مسؤولية المجتمع عن بعضه البعض : فالفرد مسئول عن المجتمع الذي يعيش فيه ، فهو جزء منه ، والجزء لا ينفصل عن الكل ، والغاية هي سعادة الكل ، وربط القلوب بأواصر المحبة والأخوة .

. مسؤولية الدولة عن الفرد والمجتمع : تعتبر الدولة مسئولة عن الفقراء والمحتاجين ممن لا يقدرون على كفاية أنفسهم ، ويحق لكل فقير أن يطالب الدولة بالإنفاق عليه إذا لم يكن هناك من ينفق عليه ، وهذه المسؤولية تجعل الدولة مسئولة عن جميع أفراد المجتمع (العسل إبراهيم، 1996 بتصرف، صفحة 75).

وهناك من أضاف : . مسؤولية الفرد اتجاه ربه وهي بحسن عبادته ورعاية ما أستخلف فيه؛ . ومسؤولية الفرد اتجاه الأشياء بالاستغلال الأمثل لها و الحفاظ عليها.

واعتبارا لما سبق فالمسؤولية الاجتماعية في الإسلام : هي ضرورة شرعية للمكلفين تقتضي تقديم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية وفق مقاصد الشريعة في الأقوال والأفعال باستشعار الرقابة الإلهية .

2.2 مراحل تطور المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال :

إن ظهور الثورة الصناعية بأوربا ، وما صاحبه من تطور على جميع الأصعدة والمجالات ، فكبر حجم المنظمات ، وزاد الطلب على المنتجات،مما أدى إلى زيادة ساعات العمل، والاهتمام بالإنتاج على حساب صحة العامل وظروفه ، فالهدف هو تعظيم الربح لا غير ، فظهر في هذه الفترة الاستغلال وتشغيل القصر والنساء ، وهذا ما دفع بالعمال للقيام بانتفاضات للحد من هذه التصرفات ، واستمرت حتى بداية القرن العشرين ، وفي كل مرحلة ينظر إلى جانب من الجوانب ليحسن ، إلى أن ظهرت المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات وتطورت ، فمرت بثلاث مراحل نوجزها في الجدول الموالي:

الجدول 1:(مراحل تطور المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال)

المراحل	الفترة	الهدف

إدراة تعظيم الأرباح	1880 -1920	تعظيم الأرباح وتحقيق المصالح الشخصية
إدارة الوصاية	1920 - 1960	تحقيق الأرباح مع مراعاة مصالح المساهمين والملاك
إدارة نوعية الحياة	1960إلى وقتنا الحاضر	تحقيق المصلحة الذاتية بالموازاة مع مصلحة العمال والمساهمين والملاك والزبائن والمنافسين والبيئة والمجتمع

المصدر: إعداد الباحث

2.3 أهمية المسؤولية الاجتماعية:

تكمن أهمية المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال في ثلاثة أوجه، أولا بالنسبة للمؤسسة، ثم بالنسبة للمجتمع، وأخيرا بالنسبة للدولة، وذلك في النقاط التالية :

- **بالنسبة للمؤسسة** : تتمثل أهمية المسؤولية الاجتماعية في : تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال ؛ تحسين مناخ العمل الذي يساعد على خلق روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف ؛ الاستجابة للتغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع؛ زيادة المردود المادي وتطور الأداء جراء تبني المسؤولية الاجتماعية .
- **بالنسبة للمجتمع** : تكمن أهمية المسؤولية الاجتماعية في : شعور الأفراد بالانتماء ؛ وزيادة التكافل والتلاحم الاجتماعي والاستقرار الاجتماعي والسياسي لتوفر العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ التكافؤ في الفرص ؛ تحسن نوعية الحياة في المجتمع من خلال توفر البنية التحتية أو المرافق والنشاطات الثقافية؛ ضرورة الاندماج التام بين المؤسسات وبين مختلف الفئات ذات المصلحة بزيادة الوعي.
- **بالنسبة للدولة** : تتمثل أهمية المسؤولية الاجتماعية في : تخفيف أعباء الدولة وتعظيم عوائدها بسبب تحمل المؤسسات جزء من التكاليف الاجتماعية لا سيما الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى؛ التطور التكنولوجي ؛ القضاء على البطالة والآفات الاجتماعية .

2.4 نطاق المسؤولية الاجتماعية :

تساهم الشركات والمؤسسات الخاصة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية من خلال عدة جوانب أهمها (صالح السحيباني، 2009 بتصرف، صفحة 7):

الجانب الثقافي : ويظهر ذلك من خلال المشاركة في الأنشطة الثقافية ودعمها ، ونشر الثقافة الوطنية والتاريخية والتواصل الثقافي في المعارض المحلية والمحافل الدولية .

الجانب الاجتماعي : يبدو ذلك من تطبيق المنظمات للقوانين واحترام ثقافة المجتمع وقيمه الأخلاقية ، المشاركة في عمليات مواجهة الكوارث والأزمات ، وتمويل الأنشطة الرياضية والصحية جزئيا أو كليا مما يعزز لحمة التكافل الاجتماعي بين المنظمات وفئات المجتمع .

الجانب البيئي : تساهم الشركات والمؤسسات الخاصة بالمحافظة على البيئة واحترامها في عملياتها الإنتاجية ؛ وتحسين بيئة العمل بتوفير الظروف المناسبة والملائمة ؛ وتطبيق واحترام الالتزام البيئي على المستوى المحلي والعالمي ISO 1400 .

الجانب الاقتصادي : يظهر ذلك من خلال : سياسات الدعم للأنشطة الاقتصادية الاجتماعية ؛ التوجه نحو الاستثمار في رأسمال البشري بالاعتماد على سياسات التدريب والتطوير والتحفيز وفق مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة ، أخلقة العملية الاقتصادية باحترام الأنظمة والقوانين .

الجانب القانوني : تفعل المسئولية الاجتماعية من خلال تطبيق القوانين المحلية والعالمية في النشاط الاقتصادي ، الوعي القانوني للموظفين بتطبيق الشفافية في تعميم الأنظمة والقوانين العالمية والدولية لديهم .

5. 2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

حصر كرول Carroll المسؤولية الاجتماعية في أربعة أبعاد رئيسية تتمثل في البعد الاقتصادي والأخلاقي والقانوني والخيري ، حيث لخصها في مصفوفة بشكل هرمي تربط بين هذه الأبعاد الأربعة وتأثيراتها في البيئة بإيجاد علاقة وثيقة بين متطلبات النجاح في العمل والمتطلبات الأساسية في إطار العناصر الاقتصادية والقانونية ورغبات المجتمع الممثلة بالعنصر الأخلاقي والخيري لتلبية حاجات المجتمع .

فهرم كرول يوضح طبيعة الترابط بين هذه العناصر من جانب ومن جانب آخر فإن إستناد أي بعد على بعد آخر يمثل حالة واقعية، كما هو موضح في الشكل التالي (نصرالدين بن مسعود, محمد كنوش، 2012 بتصرف، صفحة 3) :

الشكل رقم (01): هرم كرول Carroll للمسؤولية الاجتماعية

المصدر : (نصرالدين بن مسعود, محمد كنوش، 2012 بتصرف، صفحة 4)

3 . العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة :

3.1 اتجاهات نشر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يمكن نشر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال ثلاثة اتجاهات كما يلي (الاسرج حسين، 2010 بتصرف، صفحة 7):

- ✓ المساهمة المجتمعية التطوعية : تساهم المسئولية الاجتماعية من خلال الهبات والأعمال الخيرية؛ والمشاركة الفعالة في العمليات التطوعية بإنجاز المشاريع كليا أو جزئيا في مجال الصحة والتعليم والرياضة وغيرها .
- ✓ العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيمة : تنتهج قيادة المنظمات رؤية إستراتيجية بإدارة عملياتها الجوهرية عبر سلسلة القيمة بتحسين الظروف المهنية وأوضاع موظفيها والتقليل من استهلاك الطاقة والمخلفات ، وتسهيل الاتصالات مع العملاء ، وتقديم المساعدة للموردين والموزعين لتحسين الأداء والحد من الضرر البيئي .
- ✓ حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي : تقوم المنظمات بتحقيق التوازن المسئول بين متطلبات المنظمة ومتطلبات المجتمع لزيادة الأرباح واحترام المبادئ من خلال تهيئة المناخ للعاملين ، وتأييد المبادرات الخاصة للمشاركة في قضايا التنمية .

3.2 المعايير المعتمدة لقياس المسؤولية الاجتماعية :

إن اختلاف وجهات نظر الباحثين و الدارسين حول منظومة المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها وإتباعها لقياس درجات الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات مما أدي إلى تنوعها لكن توجد معايير متفق عليها من طرف الباحثين ، والمتمثلة في 4 مؤشرات أساسية تتمحور حول العامل والمجتمع والبيئة والإنتاج وهي: مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة ؛ مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة ؛ مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع ؛ مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج .

وسنذكر كل مؤشر من هذه المؤشرات على حدى (عقون شراف وآخرون، 2017 بتصرف، صفحة 357):

1-**مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة** : يأخذ هذا المؤشر في الحسبان العامل ، لأنه أحد العوامل الرئيسية للنجاح حيث يعتبر الاستثمار في رأسمال البشري من التوجهات الحديثة للمنظمات، وذلك بالاهتمام بالعامل من توفير أجره الأساسي بل يتعداه إلى تخطيط مساره الوظيفي وتطويره بتدريبه ومكافأته وتحفيزه وحل مشكلاته والاهتمام بظروف عمله وصحته وبمستقبله بعد التقاعد من أجل تحقيق الرضا الوظيفي مما يخلق الولاء وتعميق روح الانتماء لديه .

2-**مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة** : يهتم هذا المؤشر بالبيئة ، لأنها المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة ، فتقوم المؤسسة بحماية البيئة ومحيطها من خلال استغلال التقنيات الحديثة في مجال البيئة من طرف المؤسسات الصناعية كالدخان والغازات المنبعثة من المصانع والتي تلوث الهواء والماء والأرض كأجهزة التنقية والتصفية للتقليل والحد من ضررها .

3-**مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع** : يأخذ مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع مساهمة المؤسسات وتبرعاتها في التنمية الاجتماعية من خلال برامج الرعاية الصحية والتعليمية و مكافحة الفقر والبطالة والمشاركة في النشاطات الثقافية والرياضية والخيرية ومشاريع التوعية الاجتماعية .

4-**مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج** :يأخذ هذا المؤشر عنصر الإنتاج ، لأنه هو الشغل الشاغل للمؤسسات، فتقوم المؤسسة بتطوير الإنتاج لتحقق التميز والرّيادة في ظل بيئة تنافسية وذلك بتحمل تكاليف تخص المستهلكين من رقابة و جودة الإنتاج،وتكاليف البحث و التطوير و المتابعة والتدريب و تطوير العاملين و غيرها .

إضافة إلى ما تم ذكره فقد وصفت منظمة المقاييس الدولية معايير عالمية لقياس المسؤولية الاجتماعية،وذلك من خلال إطلاق ما يسمى بالمواصفة العالمية القياسية للمسؤولية الاجتماعية تحت مسمى ISO 26000 وهو بمنزلة وثيقة يحدد فيها الدليل المرشد الموجه لكافة المؤسسات بخصوص المسؤولية الاجتماعية التي يفترض مراعاتها بموجب هذه الوثيقة ،وتناولت هذه المواصفة المجالات الأساسية و هي :حقوق العمال و أساليب ممارسة الأعمال،حقوق المستهلك و متطلبات حمايتها،منظومة حقوق الإنسان ،الحفاظ على البيئة ،التنمية المستدامة،المشاركة الاجتماعية وتعد هذه المواصفات وثيقة مهمة و محفزة للمؤسسات و ذلك من أجل الوصول لزيادة مستوى مسؤولياتها و نجاحها داخل المجتمع (سميرة لغويل ، نوال زمالي، 2016، صفحة 307) .

الجدول 2 (يوضح نوع وعناصر مؤشرات المسؤولية الاجتماعية)

نوع المؤشر	بعض عناصر المؤشر
العاملين	الحالة الصحية ، التدريب ، تحسين وضعهم الثقافي ، خدمات مابعد التقاعد
البيئة	تكاليف حماية البيئة من اقتناء التقنيات الحديثة كأجهزة التنقية والتصفية التي تحد من تلوث المياه أو الهواء أو الأراضي
المجتمع	تبرعات للتعليم للثقافة للرياضة خيرية ، برامج التعليم والتدريب والتوعية الاجتماعي
تطوير الإنتاج	تكاليف البحث والتطوير ، تكاليف ضمانات المتابعة مابعد البيع

المصدر : من إعداد البحث

3.3 المسؤولية الاجتماعية والدور التنموي

إن دور المؤسسات التقليدي في تحقيق الربح بالإنتاج والبيع والابتكار وخلق الوظائف وتسديد الضرائب لم يعد كافيا ، بل يتعداه إلى أن تلعب المسئولية الاجتماعية للمنظمات دورا في التنمية من خلال الاستثمارات

الاجتماعية كالأفراد، الهيئات، والجامعات، والمستشفيات، والمؤسسات، وشركات التأمين، وصناديق المعاشات التقاعدية، والمنظمات غير الهادفة إلى الربح، ودور العبادة ، مع ضرورة أخذ قيم وأخلاق المجتمع وحماية البيئة في الحسبان كتجنب منتجات أو ممارسات بعينها مثل الكحول أو الأسلحة أو المنتجات المسببة للتلوث، أو إجراء التجارب على الحيوانات، أو القمار وغيرها .

كما لعبت الأعمال الخيرية دورا هاما في التنمية من خلال القيام بمشروعات لا تستطيع الدولة القيام بها مما سهل حياة المواطنين وخفف العبء على الدولة (صالح السحيباني، 2009 بتصرف، صفحة 10).

3.4 تعريف التنمية المستدامة وأهدافها

تعريف التنمية المستدامة :

هناك بعض التعريفات المتاحة لمفهوم التنمية المستدامة، نذكر منها (مدحت ابو النصر،ياسمين مدحت محمد، ط1 / 2017 بتصرف، صفحة 81):

تعريف وفاء أحمد عبد الله :(1983) التنمية المستدامة هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن.

في هذا التعريف ركز على استخدام تكنولوجيا البيئة لتحقيق التوازن بين بناء وهدم الموارد الطبيعية

تعريف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية :(1987) التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها .

في هذا التعريف أشار إلى إشباع الاحتياجات قدر الحاجة بدون إسراف ولا تبذير.

تعريف سحر قدري الرفاعي :(2009) التنمية المستدامة هي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق المؤاءمة بين أركانها الثلاث :البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية .

في هذا التعريف ركز على تحقيق التوافق بين أركان التنمية المستدامة من بشر وموارد بيئية وتنمية اقتصادية .

تعريف ماهر أبو المعاطي (2014) التنمية المستدامة هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق إستراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

في هذا التعريف لخص التنمية المستدامة في الإنسان بتنميته وتمكينه بصفة مستمرة في إطار التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

تعريف محمد كامل شرقاوي :(2014) التنمية المستدامة هي العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة .

أشار هذا التعريف إلى الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني وفق الإمكانيات المتاحة في حدها الأعلى .

أهداف التنمية المستدامة حسب منظمة الأمم المتحدة (1987) : (مدحت أبو النصر ، ياسمين مدحت محمد ، التنمية المستدامة (مفهومها ، أبعادها ، مؤشراتها) ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2017 ، ص 88)

تتمحور أهداف التنمية المستدامة حول : النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ضمن مبدأ العدالة والرشاد

كما حاول ماهر أبو المعاطي (2014) رصد أهداف التنمية المستدامة بشكل تفصيلي كالتالي (مدحت ابو النصر،ياسمين مدحت محمد، ط1 / 2017 بتصرف، صفحة 90) :

1-المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجة الأساسية للبشر معاً على المدى البعيد، مع ترشيد استثمار كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة لتلك الموارد؛

2-تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بتحقيق الرفاهية الاجتماعية والإنسانية معتمدة على التنمية البشرية كعنصر حيوي والعلاقات التبادلية والتكاملية بين كل من السكان والموارد والبيئة والنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمراني؛

3-تحقيق مزيد من العدالة للفئات الأكثر حرماناً أو المتعرضة للخطر في المجتمع وتحسين جودة الحياة والعمل على منح القوة أو تمكين الإنسان مع إعطاء اهتمام لكل من الإنسان وبيئته والعلاقات بينهما؛

4-تدعيم المشاركة الفردية والجماعية والمجتمعية وإتاحة فرصة لمشاركة الإنسان بطريقة أساسية في إحداث التغيير المرغوب في شخصيته أو في البيئة أو في كليهما؛

5-اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية في المجتمعات بما يمكنها من أن تكون مبدعة وقادرة على استخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعي والتي تنظم وتوجه استخدام الموارد المجتمعية بما يسهم في وجود توازن بين ديناميكية بناء الموارد الطبيعية في المجتمع وجهود المورد البشري؛

6-المساهمة في بناء القدرات المؤسسية في المجتمع بحيث تكون أكثر كفاءة وفاعلية في توجيه المورد البشري وتفعيل مشاركته في استخدام الموارد المالية والمادية والتنظيمية مع المساهمة في توفير قدرات إدارية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في صنع وتنفيذ وتقويم سياسات التنمية في المجتمع حاضراً ومستقبلاً؛

7-تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة ذات المخلفات المحدودة وغير الملوثة مع ترشيد وحسن اختيار المواقع الصناعية وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق عدالة الاستخدام للأجيال الحضارة مع عدم تجاهل حق الأجيال القادمة في ذلك؛

3.5 العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة :

ترتبط المسؤولية الاجتماعية بالتنمية المستدامة ارتباطا وثيقا ، إذ نجد عناصر المسئولية الاجتماعية في مفهوم التنمية المستدامة بما يخدم كليهما أو يكمل أحدهما الآخر، فتحقيق المسئولية الاجتماعية هو تحقيق لأهداف التنمية المستدامة ، حيث توجهت المؤسسات نحو المسئولية الاجتماعية باعتماد تصرفات مجتمعية طواعية من مواثيق وأخلقة الأعمال واحترام قوانين البيئة وقيم وثقافة المجتمع ، تعظيما للربح وتحسين نوعية حياة المجتمع وفق عدالة اجتماعية .

فالعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة هي علاقة ترابط وتكامل

وبشكل عملي فإن المؤسسة التي تود أن تمارس مسؤوليتها الاجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة ما يلي (مجموعة من المؤلفين، 2019، صفحة 141):

- ✓ احترام البيئة وتحقيق نظم الأمان في الإنتاج والخدمات؛
- ✓ إثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل؛
- ✓ احترام حقوق الإنسان؛
- ✓ محاربة الفساد والرشوة وتبيض الأموال؛
- ✓ الالتزام وتحمل المسؤولية اتجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية ؛
- ✓ الحوار مع أصحاب المصالح واستشارتهم؛
- ✓ الانضمام إلى المعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة؛

3. الخاتمة :

إن موضوع المسؤولية الاجتماعية يكتسي أهمية بارزة في الاقتصاد الحديث بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة ، نظرا للدور التنموي الذي يحققه سواء للمؤسسات أو المجتمع . فتبني المؤسسات الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية يعد من المحددات لتقييم الأداء الاقتصادي ، وذلك بدمج البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، وهذا الدمج يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، فالتوجه الجديد للمؤسسات الاقتصادية من تحقيق الربح إلى التحلي بالمسؤولية الاجتماعية ، كحماية البيئة والعدالة الاجتماعية بصفة طوعية من أجل تحسين نوعية حياة المجتمع.

فمن بين نتائج البحث التي توصلنا إليها : وجود علاقة ترابط وتكامل بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة من خلال مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومفهوم التنمية المستدامة وكذا مساهمة المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ممارسة المؤسسة لأنشطتها بتبنيها للمسؤولية الاجتماعية .

كما نقترح بتنمية الوعي الاجتماعي لدى الأفراد والمؤسسات تحقيقا لأهداف المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكيف مع تغيرات البيئة . وتحرير المبادرات الفردية والجماعية للعمل الخيري والتطوعي بإنشاء المشاريع

خاص الخيرية دعما للتنمية المستدامة والرفاه الاقتصادي والاجتماعي ،كما نوصي بضرورة تطبيق المنهج الإسلامي في الحياة الاقتصادية ، فالمسلم مسئول عن أفعاله وأقواله لأن له رقابة إلهية وهو مأجور عنها .

المراجع

الكتب :

– ابو النصر مدحت ،ياسمين محمد مدحت (ط1 ،2017)، *التنمية المستدامة (مفهومها ،أبعادها ، مؤشراتها)*، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة – مصر .

– حسين الاسرج، (ع90، 2010). *المسؤولية الاجتماعية للشركات ،المعهد العربي للتخطيط*، الكويت .

– مجموعة من المؤلفين. (2019). *المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات بين المقاربات النظرية والممارسات التطبيقية*. برلين ، ألمانيا: المركز العربي الديمقراطي.

– العسل إبراهيم. (1996). *التنمية في الإسلام(مفاهيم ،منهاج ، تطبيقات)*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

المقالات :

– بوطيبة عبدالرحمن, هشام مكي. (12 / 13 نوفمبر, 2014)، دور المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة (الاتحاد الاوربي نموذجا)، *دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية في الجزائر* ، صفحة 3.

– سميرة لغويل ، نوال زمالي، (ديسمبر 2016)، المسؤولية الاجتماعية المفهوم الأبعاد المعايير، *العلوم الإنسانية والاجتماعية*، عدد 27، صفحة 307.

– عبد الله مرزق ، دبون عبد القادر،(2022)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية تجاه الموارد البشرية، *مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية* ، صفحة 169.

– عقون شراف وآخرون. (العدد 12 جوان, 2017 بتصرف). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية فلسفتها ومؤشرات قياسها. *مجلة الاقتصاد الصناعي* ، صفحة 357.

المداخلات :

– صالح السحيباني،(2009)، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، *المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية :تقييم واستشراف*، بيروت، لبنان، (صفحة 7).

– نصرالدين بن مسعود, محمد كنوش. (14 / 15 فيفري, 2012)، واقع وأهمية المسئولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية ، *ملتقى دولي حول منظمات الأعمال والمسئولية الاجتماعية* ، جامعة بشار ، الجزائر ، صفحة 3.